

دراسة أثر التضخم الاقتصادي في الفكر المحاسبي ونموذج مقترح لمحاسبة التضخم

نجية محمود نمر

قسم المحاسبة

جامعة القاهرة وجامعة الكويت

عرف التضخم في كل من الأدب المحاسبي، والأدب الاقتصادي كمشكلة خطيرة. ولا شك أن الجدل حول محاسبة التضخم هو أبرز الموضوعات المحاسبية خلال عقد السبعينات^(١).

يعتبر التضخم عبئاً مرهقاً لأي اقتصاد، ومزقاً له. ويقع هذا العبء على الأفراد، كما يقع على الشركات. ويمكن أن يكون تأثيره أي شيء إلا أن يكون عادلاً، فهو يعاقب أصحاب الدخول الثابتة، والاستثمارات الكبيرة ذات الأصول القابلة للاستهلاك، وعادة يكافئ المدين على حساب الدائن، ويوصف تأثيره بأنه مماثل للضرائب ذات الأثر الرجعي^(٢).

وبالنسبة لكل من معدي القوائم المالية، والمستفيدين منها فإن التضخم يقلل من فاعلية التقارير المالية^(٣)، حيث لا يقتصر على أنه يخلق تأثيراً خاطئاً عن إمكانيات أرباح أو خسائر الشركة، بل قد يؤدي إلى قرارات إدارية غير صحيحة فيما يتعلق بتوزيع الربح، وتسعير الإنتاج، وتقييم الأداء، وتخصيص الموارد، بالإضافة إلى أنه يلقي عبئاً مالياً إضافياً على الصناعة عن طريق معدلات ضرائب فعلية أعلى عادة مما يحدده التشريع.

بسبب مشاكل التضخم الخطيرة، اشتمل الأدب المحاسبي على أنواع ودرجات من محاسبة التضخم للتقليل من الآثار الضارة الحادثة بسبب التضخم. وبالرغم من أن العديد من المحاسبين يتفقون على أن نوعاً ما من تعديل القوائم والحسابات ضروري، إلا أنهم غير متفقين بشأن كيف تتم هذه التعديلات.

وبالرغم من تعدد الاقتراحات بالأدب المحاسبي فإن أغلب البدائل لمحاسبة التضخم ترتبط بأحد اتجاهين أساسيين هما:

— محاسبة المستوى العام للأسعار.

— محاسبة القيمة الجارية.

ونتيجة للجدل العريض في الأدب المحاسبي حول هذين الاتجاهين من الممكن أن يكون الشخص مع أو ضد أي منها. ولكن يبدو لي أن أفضل حل لمعالجة تأثير التضخم الاقتصادي على الحسابات والقوائم المالية للمشروع هو التوصل إلى طريقة تمزج بين الأجزاء المناسبة من كل من الاتجاهين السابقين.

بناء على ما سبق سيتكون هذا البحث من: دراسة تحليلية لكل من محاسبة المستوى العام للأسعار، ومحاسبة القيمة الجارية. ثم الخروج من هذه الدراسة بنموذج مقترح لمحاسبة التضخم يقوم على الأجزاء المناسبة من كل منها.

محاسبة المستوى العام للأسعار

(General Price-Level Accounting)

المقومات الأساسية لمحاسبة المستوى العام للأسعار:

١ — الفلسفة العامة التي تستند إليها محاسبة المستوى العام للأسعار هي التقرير عن الأصول، والالتزامات، والإيرادات والمصروفات بوحدة نقدية لها نفس القوة الشرائية^(٤). هذا النوع من تعديل القوائم المالية يقوم على اتباع نفس المبادئ المحاسبية المستخدمة في إعداد القوائم المالية التاريخية، فيما عدا ضرورة الاعتراف بالتغيرات في القوة الشرائية العامة للنقود بقوائم المستوى العام للأسعار. وبذلك يقتصر التعديل على تحويل التكلفة التاريخية المقاسة بدلالة عدد من الوحدات النقدية المختلفة من حيث قوتها الشرائية إلى تكلفة تاريخية مقاسة بدلالة وحدات من النقود ذات قوة شرائية عامة^(٥).

٢ - عادة تعدل البيانات الاقتصادية لحذف تأثير التغير في القوة الشرائية العامة للنقود. لذلك فإن تعديل القوائم المالية للمستوى العام للأسعار يعتبر ضرورة قياساً على تعديل البيانات الاقتصادية الأخرى.

يستخدم في تعديل القوائم المالية رقم قياس لمستوى الأسعار العام وليس رقماً قياسياً خاصاً بنوع معين من السلع أو الخدمات أو بقطاع معين من الاقتصاد.

والجدير بالذكر أن لمعدل التضخم تأثير على المشروعات، والتغيرات الكبيرة في المستوى العام للأسعار يكون لها تأثير أكبر من التغيرات الصغيرة، ولكن حتى التغيرات الصغيرة في مستوى الأسعار العام قد يكون لها تأثير ذا مغزى على المشروع وعلى قوائمه المالية يستحق الاعتراف بها بسبب تأثيرها المتراكم^(٦).

٣ - يجب أن يكون تعديل القوائم المالية لمستوى الأسعار العام بدلالة القوة الشرائية العامة للنقود في تاريخ آخر قائمة مركز مالي. فالقوة الشرائية العامة الحالية تكون أكثر صلة بالقوائم المالية الخاصة بالفترة الحالية، وأسهل فهمًا من القوة الشرائية العامة لأي فترة أخرى، وحيث تتم التصرفات الاقتصادية الحالية بدلالة النقود الحالية، فإن تعديل بنود القوائم المالية طبقاً للقوة الشرائية الحالية للنقود يجعلها متسقة مع التصرفات الاقتصادية الحالية^(٧).

٤ - يجب التمييز بين البنود النقدية وغير النقدية عند إعداد القوائم المالية المعدلة لمستوى الأسعار العام.

البنود النقدية هي البنود الثابتة في المقدار بغض النظر عن تغيرات مستوى الأسعار وتشمل: النقد، الحسابات والأوراق القابلة للقبض والحسابات والأوراق القابلة للدفع. وقد يكون المقدار ثابتاً بسبب طبيعة الحساب، أو بسبب عقود قانونية ملزمة. ونتيجة لخاصية الثبات في البنود النقدية فهي لا تحتاج لتعديل، وتظهر في القائمة المعدلة بنفس المقادير الأصلية^(٨).

خلال فترة التضخم تتحكم نفس كمية النقود في موارد أقل. فإذا كان في حياة المشروع خلال فترة التضخم نقداً، أو حق طلب مقدار ثابت من النقد يكون هناك فقد في القوة الشرائية العامة لأن «القيمة النقدية الثابتة» لا تزداد لتقابل الزيادة في معدل التضخم. وبالعكس إذا كان المبلغ الثابت التزاماً في فترة التضخم يكون هناك كسباً في

القوة الشرائية للنقد الذي سيعاد دفعه، حيث يمثل قوة شرائية أقل مما كان محددًا في العقد الأصلي. يعرف الكسب أو الخسارة في هذه الحالة بـ «كسب أو خسارة المستوى العام للأسعار»^(٩).

يتضح مما سبق أن حملة الأصول أو الالتزامات النقدية يخسرون أو يكسبون قوة شرائية عامة خلال التضخم كنتيجة مباشرة للتغير في المستوى العام للأسعار. والجدير بالذكر أن مكاسب أو خسائر المستوى العام للأسعار في البنود النقدية لا يمكن قياسها على أساس القوائم المالية التاريخية، ولا يقدم عنها تقارير في ضوء المحاسبة التاريخية.

تحسب مكاسب أو خسائر المستوى العام للأسعار للبنود النقدية بتعديل أرصدها بدلالة القوة الشرائية العامة في نهاية الفترة، ومقارنة هذه الأرصدة المعدلة بالأرصدة الفعلية في نهاية الفترة.

وحيث أن خسائر ومكاسب المستوى العام للأسعار عن البنود النقدية تنتج من التغيرات في المستوى العام للأسعار، وهي ليست مرتبطة بأي أحداث تالية، وبالتالي يجب الاعتراف بها كجزء من صافي الدخل للفترة التي تغير فيها المستوى العام للأسعار. ويجب التقرير عن هذا النوع من الكسب أو الخسارة كبند منفصل في قائمة الدخل.

تتكون البنود غير النقدية عادة من الأصول الخاصة بالتشغيل والتي يكون المقدار المحقق منها غير ثابت مثل: المخزون، الاستثمارات، الأصول المختلفة. هذه البنود يحتفظ بها عادة لتستعمل استعمالاً خاصاً، وليس بالضرورة بيعها نقداً في المستقبل القريب. ولكن المعيار الهام هو أن مقاديرها غير ثابتة. يعبر عن قيمة هذه البنود في القوائم التاريخية بدلالة القوة الشرائية العامة للنقود وقت الحصول عليها، لذلك يجب تعديل قيم البنود غير النقدية بدلالة القوة الشرائية العامة للنقود في نهاية الفترة المالية وذلك باستخدام الرقم القياسي للمستوى العام للأسعار في نهاية الفترة كالاتي:

$$\text{قيمة البند معدلاً لمستوى الأسعار} =$$

$$\frac{\text{الرقم القياسي في تاريخ القوائم}}{\text{الرقم القياسي في تاريخ نشأة البند}} \times \text{القيمة التاريخية للبند}$$

الحائزون على بنود غير نقدية لا يربحون أو يخسرون في القوة الشرائية العامة لمجرد التغير في المستوى العام للأسعار. فإذا تغير سعر البنود غير النقدية بنفس المعدل في

المستوى العام للأسعار لا يحدث كسب أو خسارة في القوة الشرائية، ولكنهم يكسبون أو يخسرون قوة شرائية عامة إذا كان السعر المحدد للبنود غير النقدي يرتفع أو ينخفض بمعدل يختلف عن معدل التغير في المستوى العام للأسعار، أو إذا كان السعر المحدد للبند غير النقدي يظل ثابتاً بينما يتغير المستوى العام للأسعار.

تختلف مكاسب وخسائر البنود غير النقدي عن مكاسب وخسائر المستوى العام للأسعار لأنها تعبر عن النتيجة المشتركة للتغيرات التي حدثت في كل من:

الأسعار الخاصة بالبنود غير النقدي، وفي المستوى العام للأسعار، وليس لمجرد التغير في المستوى العام للأسعار^(١٠).

عادة تقدم القوائم المالية التاريخية تقريراً عن أرباح أو خسائر البنود غير النقدي عند بيع هذه البنود، وقياساً على ذلك فإن المكاسب والخسائر في هذه البنود يجب أن يقدم عنها تقرير في قوائم المستوى العام للأسعار باتباع نفس المبدأ - مبدأ البيع - ولكن المقادير المقدمة كمكسب أو خسارة قد تختلف بسبب أن التكلفة في قوائم المستوى العام للأسعار تعدل طبقاً للمستوى العام للأسعار. وبناء على ذلك إذا كان السعر السوقي لأصل يزيد عن الزيادة في المستوى العام للأسعار وبيع الأصل، ففي القوائم التاريخية تبين كل الزيادة في سعر السوق كمكسب في فترة البيع، أما في قوائم المستوى العام للأسعار فلا يبين إلا الفرق بين الزيادة في سعر السوق عن التكلفة المعدلة في ضوء الزيادة في المستوى العام للأسعار. وتوقيت التقرير عن هذه المكاسب أو الخسائر واحد في القائمتين - التاريخية والمعدلة - ولكن المقادير تختلف بسبب التغير في مستوى الأسعار العام. وكذلك إذا استخدم الأصل بدلاً من بيعه فإن الاستهلاك المرتبط به ينشر في نفس الفترات في كل من القوائم التاريخية، وقوائم المستوى العام للأسعار، بالرغم من اختلاف المقادير بسبب تعديل الحسابات في قائمة المستوى العام للأسعار^(١١).

٥ - يجب تعديل بنود قائمة الدخل بدلالة القوة الشرائية العامة للنقد في نهاية الفترة المالية.

الجدير بالذكر أن أغلبية بنود المصروفات والإيرادات يعترف بها في الحسابات - تقريباً - في نفس الوقت الذي تحدث فيه عملية الإنفاق أو المقبوضات، فإذا كانت هذه البنود موزعة بانتظام خلال العام يمكن افتراض أن المبالغ المنفقة أو المقبوضة حدثت كلها

عندما كان متوسط مستوى الأسعار العام هو السائد. ولكن إذا كانت عمليات الإنفاق والمقبوضات موسمية، والمستوى العام للأسعار يتذبذب بشدة، فإن بنود الإيرادات والنفقات يجب أن تحدد كل ربع سنة^(١٢).

٦ - يجب إعادة تعديل القوائم المالية المعدلة للمستوى العام للأسعار طبقاً للقوة الشرائية العامة في نهاية كل فترة مالية تالية، وذلك كمعلومات للمقارنة. ويتم إعادة تعديل القوائم الخاصة بالفترات السابقة بتطبيق المعادلة التالية:

قيمة البند المعاد تعديله لمستوى الأسعار الحالية =

البند المراد إعادة تعديله × $\frac{\text{الرقم القياسي للمستوى العام للأسعار الحالي}}{\text{الرقم القياسي للمستوى العام للأسعار في سنة المقارنة}}$

وتعرف هذه العملية بالإزاحة إلى الأمام (Rolling Forward)^(١٣).

٧ - يجب أن تبني كل المعلومات في قوائم المستوى العام للأسعار على حسابات كاملة للمستوى العام للأسعار. فالقوائم المالية المعدلة جزئياً - مثل الاستهلاك - تفصح عن جزء فقط من تأثيرات التغير في المستوى العام للأسعار على المشروع وقد تكون هذه القوائم المعدلة جزئياً مضللة بحيث لا يجب تقديمها^(١٤).

الجدول السائد حول محاسبة المستوى العام للأسعار:

يعتقد مؤيدو محاسبة المستوى العام للأسعار أنها تحقق المزايا التالية^(١٥):

- ١ - تعبر عن مقادير النقود بدلالة وحدة قياس عامة.
- ٢ - تسهل المقارنات المفهومة بين الفترات المختلفة حيث تؤخذ التغيرات في مستوى الأسعار العام في الاعتبار.
- ٣ - تحديد نتائج الأعمال بناء على محاسبة المستوى العام للأسعار يميل للمحافظة بالمقارنة بتحديد نتائج الأعمال طبقاً للتكلفة التاريخية، حيث يتفق أغلب مؤيدي محاسبة المستوى العام للأسعار على أن قوائم نتائج الأعمال طبقاً للتكلفة التاريخية تبالغ في صافي الربح بسبب عدم أخذ تغيرات مستوى الأسعار في الاعتبار.
- ٤ - تفصح القوائم المعدلة لمستوى الأسعار العام عن تأثير التضخم على المؤسسة بحيث أن قارئ القائمة لا يحتاج لدراسة وفحص آثار التضخم على شركة معينة.

٥ - الاستهلاك المحسوب على أساس التكلفة التاريخية للأصول - في بيئة متضخمة - يكون غير كاف لاستبدال الأصول المستهلكة وتطبيق محاسبة المستوى العام للأسعار يساعد في حل مشكلة استبدال الأصول.

لكن معارضي محاسبة المستوى العام للأسعار لا يوافقون على أغلب المزايا السابقة، بالإضافة لاعتقادهم أن تطبيقها يخلق العديد من المشاكل وفيما يلي ملخصاً لأرائهم.

١ - هذه الطريقة قائمة على فكرة غير واقعية وهي محاولة حذف تأثير التغير في الأسعار بتطبيق رقم قياسي عام على القوائم المالية لعام سابق، فليس حقيقياً أنه عند لحظة معينة من الزمن تزيد بالضرورة أسعار كل بنود القوائم المالية. كما أن التغير في السعر في أغلب أنواع الأصول لا يحدث بنفس المعدل كما هو في مجمل التضخم، كما أنه ليس من الضروري إستبدال الأصول القديمة بأصول مماثلة بالإضافة إلى أن التغير في السعر عادة لا يكون بسبب تأثير التضخم فقط. كما أن هناك بعض السلع تنخفض قيمتها مثل أجهزة التلفزيون، والحاسبات. فالأسعار يمكن أن تنخفض، وحتى تنخفض بشدة بالنسبة لأنواع خاصة من السلع^(١٦).

وبذلك يتضح أن الرقم القياسي العام للأسعار قد يكون غير قابل للتطبيق على كل الشركات، ولا على كل الأصول. وفي بعض الأحوال يكون تطبيق أرقام قياسية خاصة أفضل.

كما يعاب على الأرقام القياسية العامة للأسعار عدم دقتها وبالتالي الشك في مدى الاعتماد عليها للاستعمال في التقارير المالية، حيث يوجد قصور في بنائها فهي لا تأخذ في الاعتبار التغيرات المختلفة والنسبية في أسعار السلع المختلفة^(١٧). كما أنها تحدد بناء على الأسعار المعلنة بدلاً من أسعار التبادل الفعلية، وتقوم على فكرة (تغطية السلة السوقية - Market Basket Coverage) التي تستبعد بدائل الإنتاج، وتستخدم الأوزان الثابتة والتي يجب أن تكون أكثر مرونة، ولا تأخذ في الاعتبار التغيرات في النوعية وفي الإنتاج^(١٨).

يتضح مما سبق أن تطبيق رقم قياسي مفرد على قوائم مالية تاريخية يؤدي إلى خلط، وعدم دقة في البيانات لا توجد حتى في القوائم التاريخية. فبالرغم من الشرح والتفسير الذي يظهر في القوائم المالية المعدلة طبقاً لمستوى الأسعار فإن أغلب قارئ القوائم المالية

يرون أن ٥٠.٠٠٠ جنيه وهو السعر المقدر - طبقاً للقوة الشرائية العامة - لقطعة أرض اشترت من ١٥ سنة بمبلغ ٢٠.٠٠٠ جنيه. هذا السعر المعدل لا يعبر عن القيمة السوقية العادلة للأرض اليوم، أكثر مما يعبر عن ذلك رقم السعر التاريخي. فمحااسبة المستوى العام للأسعار لا تعكس التكلفة التاريخية، ولا قيمة الاستبدال^(١٩).

٢ - يرى المؤيدون لمحااسبة القوة الشرائية العامة أنها تتيح إمكانية المقارنة بين القوائم المالية للفترات المختلفة بصورة أفضل. ولكن المعارضين يردون على ذلك بأن إعادة تعديل القوائم المعدلة (Rolling Forward) قد يسبب خلطاً، كما قد يعطي تأثيراً خاطئاً بأن المعلومات السابق التقرير عنها قد تغيرت من حيث جوهرها، وليس مجرد إعادة تعديل لها بدلالة وحدة قياس حديثة^(٢٠). كما أن هناك نقطة أخرى أساسية وهي أن المقارنات بين أداء الإدارة يجب عدم محاولته على فترات أطول من ٥ - ٨ سنوات، فالمنفذون ورجال الإدارة العليا يتغيرون عادة كل بضعة سنوات، ويصحب ذلك تغيرات أساسية في سياسة المشروع، ومجموعة من التغيرات التكنولوجية الصناعية، وتغيرات في العرض والطلب لبعض خدمات الشركة الأساسية، ونمو في الحياة، وتنوع في أعمال المشروع بما يكفي لجعل المقارنات طويلة الأجل محل شك حتى لو لم يوجد تغير في قيمة النقود^(٢١).

٣ - بالرغم من الاعتقاد السائد بأن صافي الربح المحدد طبقاً لمحااسبة المستوى العام للأسعار يميل للمحافظة بالمقارنة بصافي الربح المحدد طبقاً للتكلفة التاريخية، إلا أن هذا الاعتقاد ليس صحيحاً في جميع الحالات. ففي حالة وجود صافي التزامات نقدية وتسجيل المكاسب الناتجة عن هذه الالتزامات ستزيد الأرباح المعلنة في فترات التضخم، وتكون النتيجة بعكس الاعتقاد العام بأن الأرباح المعدلة طبقاً للمستوى العام للأسعار يجب أن تكون أقل مما يعلن في ظل المبادئ المحاسبية المتعارف عليها الآن. كما أن هذه المعالجة مضللة، حيث يتم الاعتراف بالمكاسب الناتجة عن وجود التزامات نقدية بالرغم من أن المبادئ المحاسبية المتعارف عليها حالياً لا تعترف بالإيراد إلا إذا تحقق فعلاً بسداد الالتزام^(٢٢).

٤ - رداً على النقطة الرابعة يقول معارضو محااسبة المستوى العام للأسعار أن القوائم المعدلة لا تعبر عن المعلومات المفيدة لأي شخص، حيث يحتاج المستثمرون والدائنون عادة لقياس قدرة الإدارة على استخدام الموارد المتاحة لها. كما يحتاجون

لمعلومات نافعة للتنبؤ، والمقارنة، وتحديد التدفق النقدي المحتمل بدلالة مقادير محددة، وفي أوقات محددة بالرغم من ظروف عدم التأكد^(٢٣)، وقوائم المستوى العام للأسعار لا تساعد مستخدميها في تحقيق تلك الأهداف.

فصافي الدخل المحدد طبقاً للقوة الشرائية العامة بالنسبة للشركات المحافظة سيبدو غير مناسب بالمقارنة بالشركات التي تعتمد على التمويل الخارجي، لأن ربح الأخيرة سيتضمن مكاسب القوة الشرائية كجزء من صافي الدخل. ومستخدمو القوائم المالية قد لا يفهمون أن الدخل في الشركات الثانية متأثر بمقدار الدين، ويمكن أن يستدلوا خطأ، وبطريقة غير واقعية أن احتمالات المستقبل لهذه الشركات أفضل مما يبرره تدفق النقد مستقبلاً. وقد يتوصلوا إلى استنتاج مختلف بشأن الشركات المحافظة. فإذا ما حدث هذا يصبح صافي الدخل المعلن كمقياس للنجاح السابق واحتمالات المستقبل - مقياساً مضللاً^(٢٤). كما يرون أن صافي الدخل المشتق من قوائم معدلة لمستوى الأسعار العام قد يكون غير مناسب بسبب أن الرقم القياسي لمستوى الأسعار المستخدم لا يعكس البيئة الاقتصادية لشركة معينة. كما أن هناك شكاً في صدق هذه القوائم التي تحمل عادة التطور التكنولوجي بالرغم من أن بعض الزيادات في الأسعار قد تكون نتيجة للتطور التكنولوجي وليس لاقتصاد متضخم. كما يعتقدون أن مستخدمي القوائم لا يفهمون حقيقة قوائم المستوى العام للأسعار، ولا كيف يفسرونها.

هذه المجموعة تؤيد عادة نوعاً من محاسبة القيمة الجارية على أساس أن قراء القوائم المالية يفسرون القوائم عادة باعتبارها دلائل للقيمة الجارية. وأن صافي الربح يجب أن يعدل ليتطابق مع القيمة الجارية لبنود قائمة المركز المالي إذا أريد له أن يكون صادقاً. وعلى ذلك فإن الحسابات والقوائم المعدلة لمستوى الأسعار العام ستكون مضللة ومبيرة وغير مفهومة لمستخدمي تلك القوائم بسبب أنها لا تعبر عن القيم الجارية التي يرغب القراء في معرفتها^(٢٥).

٥ - فيما يتعلق بمشكلة استبدال الأصول، ربما يكون لهذا الرأي مغزى بالنسبة للصناعات التي يكون فيها العمر الطبيعي للأصول طويلاً، مثل مشروعات المنافع العامة، وكذلك في حالة التغيرات التكنولوجية البطيئة. لكن الملاحظ حالياً أن معظم الشركات الصناعية تحدد أعماراً لأصولها الثابتة تتراوح بين ٨ - ١٥ سنة لأغراض حسابان الاستهلاك، والمباني والإنشاءات فقط هي التي يحتسب لها أعماراً أطول للأغراض

المحاسبية^(٢٦). فإذا أخذنا في الاعتبار الاستهلاك المعجل ممتزجاً بعمر قصير نسبياً للمعدات الإنتاجية لاتضح أن مجمع مخصص الاستهلاك الظاهر بقائمة المركز المالي قد يعبر عن تمويل مناسب لقيمة إبدال الأصول.

ومن ناحية أخرى فإن الاستهلاك المحدد بناء على التكلفة التاريخية، حتى بالرغم من إنذارات التضخم الحالية، قد يقدم تمويلاً مناسباً لإبدال الأصول الأصلية لأن الاتجاه في الصناعات الحديثة استبدال المعدات المتقدمة بمعدات أكثر كفاءة.

فإذا قارنا بين السعر والأداء، فإننا نجد أن قائمة الأسعار الأعلى للمعدات الجديدة قد تتعادل غالباً مع الإنتاجية الأعلى. فالتدفق النقدي من خلال الإنتاجية الأعلى، ومن خلال الاستهلاك المعجل ربما يكون كافياً للحفاظ على التجهيزات الحديثة للشركات بطريقة معقولة. أما التمويل للتوسع فيجب أن يختلف عن الإبدال، أو الإنتاج، ويجب أن يتم إما بواسطة قروض أو حقوق جديدة، أو من الأرباح المتبقية، وليس من الاستهلاك. فالهدف من محاسبة الاستهلاك يجب أن يكون المحافظة على رأس المال، وليس توسيع أعمال الشركة^(٢٧).

٦ - إن تطبيق محاسبة المستوى العام للأسعار على عناصر الأصول والالتزامات النقدية يمكن أن يهدم السياسات المالية الأساسية لرجال الأعمال.

ففي ضوء ظاهرة التضخم المستمر، ورغبة المديرين في نفس الوقت في تعظيم الربح سيوجد دافع كبير لزيادة الالتزامات بالنسبة للحقوق، ومحاولة تقليل المقبوضات بالنسبة للمدفوعات، حيث سيكون لهذه السياسة المالية تأثيراً سريعاً على زيادة المكاسب الناتجة عن المستوى العام للأسعار وبالتالي صافي الربح.

وحيث أن المدير يعمل في اقتصاد حافزه الأساسي الربح فهو يتهم بالإهمال في واجبه إذا لم يحاول أن يعظم دخله المعلن. وسيتوقع منه في نفس الوقت أن يحاول تعظيم التدفق النقدي، وإذا تعارض المفهومان، فإن صافي الدخل المعلن هو المنتصر عادة. والجدير بالذكر أنه يوجد حالياً من الخلط ما يكفي عند تحليل أعمال الشركات بدلالة «التدفق النقدي» و«صافي الربح»، فإذا أعطينا اهتماماً لتعديل الأصول والالتزامات النقدية في التقارير، وأخذ خسائر ومكاسب المستوى العام للأسعار في الاعتبار فإن صافي الدخل سيتباعد كثيراً عن التدفق النقدي. يضاف لذلك أن تطبيق محاسبة المستوى العام

للأسعار ستؤدي إلى القضاء على تحليل التدفق النقدي بسبب أنه في ظل إعادة تعديل القوائم المعدلة - الإزاحة إلى الأمام - يعاد دائماً تعديل الأرقام التاريخية على أساس متحرك، وبناء على ذلك يصبح تحليل التغير في رأس المال العامل ما هو إلا محاولة تتبع هدف متحرك^(٢٨).

يتضح مما سبق أن محاسبة المستوى العام للأسعار ستؤدي إلى مكافأة الشركات التي تعتمد على التمويل الخارجي، بينما تعاقب الشركات الممولة بطريقة محافظة. ومن المحتمل أن تؤدي إلى مخاطر أكبر نتيجة عدم وجود سيولة مالية بسبب التغير في معايير التقارير المالية فقط. فهذه المعايير تعتبر حافزاً لزيادة الالتزامات، وتغيير النسب بين المقبوضات والمدفوعات.

٧ - إن تطبيق محاسبة المستوى العام للأسعار قد يمنع الإدارة من اتخاذ قرارات حكيمة لتأثير هذه القرارات على القوائم المالية في المستقبل^(٢٩).

مثال ذلك إذا توقع أحد رجال الأعمال تضخماً فيستثمر مبلغاً كبيراً في أصل غير نقدي مثل الأرض، والتي تتزايد قيمتها فيما بعد. عندما تباع الأرض فإن أغلب المزايا الناتجة من قراره ستلغى بسبب أن الكسب الحقيقي يكون قد فقد في قوائم مالية أعيد تعديلها. ينتج ذلك بسبب أنه في ضوء محاسبة المستوى العام للأسعار فإن الكسب أو الخسارة الناتجة من بيع أصل ستقاس ويعلن عنها كفرق بين سعر البيع والتكلفة المعدلة في بداية العام المالي الذي بيعت فيه، وبذلك فإن معظم الزيادة في القيمة تكون قد تسربت من خلال الشرح الناتج عن إعادة التعديل المستمر لقوائم السنوات السابقة.

وبالعكس لو أن إدارياً اتخذ قراراً سيئاً يتعلق بموقع المصنع مثلاً، ثم باعه بعد ذلك بخسارة واضحة، فإن التأثير المالي لقراره السيئ سيكبر، حيث ستعلن الخسارة كفرق بين سعر البيع والتكلفة المعدلة لمستوى السعر الأعلى. والنتيجة أن الإدارة لن تحصل على مزايا القرارات السليمة المتعلقة بحياسة الأصول، وستعاقب بقسوة بسبب القرارات السيئة.

٨ - بالإضافة إلى ما سبق يرى بعض المحاسبين أن تكلفة إعداد قوائم معدلة لمستوى الأسعار العام تفوق مزاياها، فهم يعتقدون أن تكلفة الإعداد تتجاوز الميزانيات الصغيرة حيث تتطلب مصاريف بدء، وتعليم، وضياح فرص استخدام وسائل بديلة مثل تغيرات الأسعار الخاصة، أو محاسبة القيمة الجارية^(٣٠).

محاسبة القيمة الجارية

(Current Value Accounting)

المقومات الأساسية لمحاسبة القيمة الجارية:

١ - تقوم محاسبة القيمة الجارية على القيمة الخاصة بكل أصل، وليس على الخسارة في القوة الشرائية العامة للنقد. معنى هذا أن هناك تغيراً في النموذج المحاسبي من التكلفة التاريخية إلى نوع من محاسبة القيمة الجارية. ويعني ذلك تعديل البيانات التاريخية لتعكس التغيرات الخاصة في الأسعار، أي أنه بدلاً من استخدام التكلفة التاريخية باعتبارها الخاصية المراد قياسها، يقاس بدلاً منها نوع ما من القيمة الحقيقية^(٣١).

٢ - يكون التعديل قاصراً على الأصول غير النقدية. أما الأصول النقدية فلا تحتاج لتعديل، كما أن أرباح وخسائر الأصول والخصوم النقدية الناتجة عن تغير قيمة النقود لا تؤخذ في الاعتبار.

٣ - كما هو الحال في محاسبة المستوى العام للأسعار ينتج عن محاسبة القيمة الجارية مكاسب أو خسائر عند إعادة تقييم الأصول غير النقدية. هذه المكاسب أو الخسائر يمكن أن تؤخذ في قائمة الدخل، أو تعكس في قائمة المركز المالي كتعديل في حقوق الملاك^(٣٢).

٤ - لا يعاد تعديل قائمة المركز المالي الافتتاحية كما هو الحال في القوائم المعدلة لمستوى الأسعار العام حيث أن الهدف هو الابتعاد عن التكلفة التاريخية وإظهار القيمة الجارية لكل بند^(٣٣).

٥ - استخدم مصطلح «القيمة الجارية» في الأدب المحاسبي كمصطلح عام يتضمن أي نوع من التقييم خلاف التكلفة التاريخية، وقد يطلق على القيمة الجارية أحد المصطلحات التالية^(٣٤):

(أ) القيمة الاقتصادية أو القيمة الحالية:

(Economic Value or Present Value)

(د) سعر الخروج الحالي أو صافي القيمة البيعية:

(Current Exit Price or Net realizable Value)

(ح) سعر الدخول الحالي أو تكلفة الاستبدال:

(Current Entry Price or replacement Cost)

القيمة الحالية (أو القيمة الاقتصادية):

تحدد القيمة الاقتصادية للأصل بالاستعمال الذي وضع فيه الأصل، والتدفق النقدي المتوقع من هذا الاستعمال – أي القيمة الحالية لمدى مساهمة الأصل في الإيرادات الصافية للمنشأة. يقال عادة أن هذه الطريقة تقوم على المفهوم الاقتصادي للقيمة.

ربما يكون هذا الأساس أكثر الطرق مثالية من الناحية النظرية، حيث يعبر التقييم عن المقدار المخصص للتدفق النقدي المتوقع مستقبلاً من الأصل. وبالتالي فإن هذه الطريقة تعكس آثار التضخم على التدفقات النقدية، وبالتالي على قيم الأصول^(٣٥).

الفكرة هي: إذا كان مقدار – ووقت – التدفق النقدي في المستقبل من أصل معين معروفاً سواء كان هذا الأصل أوراقاً مالية، أو آلة، أو شركة، فيمكن خصم هذه التدفقات بمعدل فائدة مناسب، والناتج هو قيمة هذا الأصل^(٣٦).

يترتب على المعالجة السابقة نتيجة هامة هي: إذا كان من الممكن تحديد القيمة الحالية للنقد الذي ستتسلمه الشركة مستقبلاً من أصولها المختلفة، فإن صافي الدخل في أي فترة سيحدد بتطبيق معدل فائدة مناسب على «مجموع القيمة الحالية». وينتج عن ذلك أن المعلومات التي تظهر أهم الفروق بين الشركات لن نجدها في قائمة دخل الشركات، ولكن في حساب التدفق النقدي في المستقبل، والضروري لتحديد القيمة الحالية.

هذه المعالجة تعمل بطريقة مثالية مع «السندات» التي تقترب من أن تكون مؤكدة التدفق النقدي. كما يمكن أن تصدق أيضاً على بعض الأصول المؤجرة لفترة من حياتها. ولكن الأمر مختلف تماماً عند تطبيقه على أنواع أخرى من الأصول مثل: مكونات خط الإنتاج الذي يجب أن يرتبط بعضه ببعض حتى ينتج تياراً من الدخل، والبضاعة تحت التشغيل، والأصول المعنوية^(٣٧).

صافي القيمة البيعية (سعر الخروج الحالي):

صافي القيمة البيعية - أو سعر الخروج الحالي - طريقة أخرى من طرق التقييم تقع في نطاق المصطلح العام «القيمة الجارية»، وهي عبارة عن مقدار النقد الذي يمكن الحصول عليه - حالياً - إذا بيع الأصل بقيمته السوقية مطروحاً منه المصاريف اللازمة لإتمام البيع.

طبقاً لهذه الطريقة يتمثل دخل الشركة في التغير في صافي أصول الشركة (الأصول مقدرة بأسعار البيع الحالية ناقصاً بالتزامات بالتكلفة) من بدء الفترة المحاسبية حتى نهايتها بعد أخذ الاستثمارات الإضافية والمسحوبات في الاعتبار^(٣٨).

ستؤدي هذه الطريقة لزيادة أهمية قائمة المركز المالي، فلو نفذت هذه الطريقة لكل الأصول ستصبح قائمة المركز المالي دليلاً للقيمة الجارية لأصول الشركة. كما تمتاز باعتمادها على القيمة السوقية التي تنصف بالموضوعية والقابلية للتحقيق، وتمتاز بسهولة تطبيقها على بعض البنود القابلة فعلاً للتسويق مثل الأوراق المالية. كما أنها توفر للمنشأة معلومات تساعد عند اتخاذ بعض القرارات مثل قرارات: الإبقاء على الوضع الحالي، أو التغير الكلي أو الجزئي، الاستغناء على الأصول أو الإبقاء عليها، إحلال أصل بأصل جديد، زيادة رأس المال، الاقتراض^(٣٩).

التكلفة الاستبدالية أو سعر الدخول الحالي:

يقصد بالتكلفة الاستبدالية سعر السوق الحالي المطلوب لإبدال الأصول الموجودة بأصول مكافئة^(٤٠).

ثار جدل بين المحاسبين حول «ماهية الأصول المكافئة للأصول الموجودة بالمشروع»، والتي قد يقصد بها أحد الاحتمالات التالية^(٤١):

(أ) تكلفة إعادة إنتاج الأصول الموجودة: وتعني تكلفة استبدال الأصول الموجودة دون أخذ التحسينات التكنولوجية في الاعتبار.

(ب) تكلفة استبدال الأصول الموجودة: ويقصد بها تكلفة استبدال أصل مفرد أو مجموعة من الأصول بأصول أخرى مطابقة ولها نفس القدرة الإنتاجية (متكافئة). وتكلفة الاستبدال تكافئ تكلفة إعادة الإنتاج في الحالات النادرة فقط عندما لا يكون هناك تغير تكنولوجي.

(ج) تكلفة استبدال الطاقة الموجودة: ويقصد بها تكلفة استبدال القدرة الإنتاجية دون اعتبار للأصول الموجودة أو توزيعها الطبيعي. وهذا الاتجاه يشبه التنبؤ عن كيفية تصرف الشركة إذا كان عليها أن تنشئ عملاً منافساً بقدرة إنتاجية مكافئة. لهذا الغرض يؤخذ في الاعتبار كل من التغير التكنولوجي، الاقتصاد في الحجم، والوفورات الأخرى المتوقعة.

لم يقتصر الخلاف بين المحاسبين حول مفهوم التكلفة الاستبدالية ولكن هذا الخلاف امتد إلى مشاكل التطبيق العملي. فعادة تحدد القيمة الاستبدالية للمخزون باستخدام قوائم الموردين، حيث تعكس أحدث الأسعار الحالية. أما الأصول الثابتة فهي أكثر تعقيداً، فالتغيرات التكنولوجية تمتزج مع مشكلة التضخم لتجعل من عملية تسعير المعدات الرأسمالية طبقاً لقيمتها الاستبدالية في غاية التعقيد. فمثلاً تغيير طائرة بمحرك اسطواني بأخرى نفائث يتطلب أكثر من مجرد تعديل سعر، حيث يجب أخذ زيادة كفاءة المعدات الجديدة في الاعتبار. ومن التطبيقات الشائعة لتحديد القيمة الاستبدالية للأصول الثابتة استخدام أرقام قياسية خاصة لكل نوع من أنواع الأصول الثابتة مثل معامل تكلفة الإنشاء، أو إعادة تقييمها على أساس قوائم الموردين، أو تقديرات المهندسين خاصة بالنسبة للآلات المصممة والمبنية طبقاً لمواصفات خاصة بالمشروع. والقيم التقديرية هي أيضاً احتمال بالنسبة للأصول الثابتة^(٤٢).

جوهر طريقة محاسبة القيمة الجارية هو تقسيم الربح الكلي إلى قسمين^(٤٣):

(أ) ربح التشغيل: (Operating Profit)، وهو عبارة عن الإيرادات مطروحاً منها التكلفة الجارية للأصول المستهلكة أو التي استخدمت لإنتاج هذه الإيرادات.

(ب) مكاسب التملك: (Holding Gains)، وتنتج عن تملك أصول طبيعية (مادية) تزداد قيمتها خلال فترة التضخم.

يعكس ربح التشغيل تجربة الشركة الخاصة بالنسبة للتضخم، وهو يعبر عن المكاسب المتاحة للتوزيع على الملاك. بينما تمثل مكاسب التملك مكاسب توضع جانباً في احتياطي إعادة تقويم، وتستبقى بالمشروع للإبقاء على - أو صيانة - السعة أو الطاقة الطبيعية للمشروع^(٤٤).

يرى بعض الباحثين أن أهمية هذا الفصل تتمثل في أن ربح التشغيل الجاري يعتبر

مؤشراً أساسياً عند قياس أداء الإدارة، بينما أرباح حيازة الأصول غير النقدية تعتبر أرباحاً عرضية ولا تؤخذ في الاعتبار عند قياس الأداء^(٤٥).

الجدل السائد حول محاسبة القيمة الجارية:

يقول مؤيدوا محاسبة القيمة الجارية أنها تحقق المزايا التالية:

١ - تقديم معلومات مفيدة في تحديد أوجه الاستثمار، وفي تقييم أداء الإدارة. حيث يهتم المستثمرون بمكاسب الشركة، والتدفق النقدي، وسياسة توزيع الأرباح، وكذلك التأثير المحتمل لهذه العناصر الثلاثة على التدفق النقدي للمستثمرين سواء بدلالة نصيب المستثمرين في الأرباح الموزعة، أو باسترداد رأس المال عند التصفية.

وبناء على ذلك فإن بيانات القيمة الجارية قد تكون أحسن دليل لمكاسب المستقبل، وللتدفق النقدي للشركة من مواردها الحالية. وهذه البيانات تكون مفيدة بصفة خاصة عندما تختلف القيم الجارية اختلافاً كبيراً عن التكلفة المسجلة للأصول المرتبطة بها^(٤٦).

٢ - يساعد التقييم طبقاً لمحاسبة القيمة الجارية في إجراء المقارنات بين المنشآت المختلفة في نفس النشاط^(٤٧).

٣ - تعتبر القوائم المعدلة طبقاً لمحاسبة القيمة الجارية أحد طرق العلاج المقترحة لمشكلة التضخم^(٤٨).

أما معارضوا محاسبة القيمة الجارية فلا يوافقون على أغلب المزايا السابقة، ويرون لمحاسبة القيمة الجارية عيوباً كثيرة، وأثراً جانبية. وفيما يلي ملخصاً لأهم هذه الآراء:

١ - حقيقة أن محاسبة القيمة الجارية قد تقدم معلومات مفيدة لمستخدمي القوائم المالية، إلا أنها أكثر تعقيداً عند تطبيقها فهي تتطلب خليطاً من الأسعار الواقعية، والتقديرات والمعاملات لمجموعة غير متجانسة من الأصول، مما يؤدي إلى أن تصبح تكلفة تطبيق النظام غير اقتصادية^(٤٩).

٢ - القوائم المعدلة طبقاً لمحاسبة القيمة الجارية تعقد عملية المقارنة بين الشركات بخلاف ما يرى مؤيدوها للأسباب التالية:

(أ) نتج عن محاسبة القيمة الجارية مشاكل نظرية عديدة مثل: تعدد مفاهيم القيمة الجارية، ووجود أكثر من تفسير لبعض هذه المفاهيم. ولقد أدى هذا بالضرورة إلى

عدم الاتفاق على مفهوم الربح ، ومفهوم رأس المال . أو بمعنى آخر جعل المقصود بالربح غير واضح ، وجعل الخط الفاصل بين رأس المال والأعباء التي تحصل للربح غير محددة بدقة .

لا شك أن الحاجة لحل هذه المشاكل النظرية في غاية الأهمية . ولنأخذ مثلاً واحداً: القرار بأن مكاسب الحيازة تكون أولاً تكون جزءاً من الدخل ، من المحتمل أن يؤدي هذا إلى فروق كبيرة في رقم الدخل^(٥٠) .

(ب) الناتج الضروري للمشاكل النظرية مشاكل عملية تتمثل في تعدد طرق القياس ، وتوسيع هوة الإجراءات المحاسبية وبالتالي النتائج المترتبة عليها مما يعقد عملية المقارنة بين المنشآت المختلفة^(٥١) .

(ج) عدم إعادة تعديل القوائم المالية المعدلة طبقاً للأسعار الجارية يجعل عملية المقارنة بين القوائم المالية للسنوات المختلفة قائمة على أساس غير سليم .

٣ - لا تعمل محاسبة القيمة الجارية أي تعديلات للتغيرات في القوة الشرائية العامة لوحدة النقد، فهي تقوم على تغيير أساس القياس المحاسبي من الأساس التاريخي إلى الأساس الجاري ، ولكنها لا تغير وحدة القياس من الوحدات الأصلية إلى وحدات ذات قوة شرائية جارية^(٥٢) . كما أنها لا تأخذ في الاعتبار أرباح وخسائر العناصر النقدية ، وتهتم بتعديل البنود غير النقدية فقط وهذا ليس كافياً لمعالجة آثار التضخم على القوائم المالية ، ولقد أشار كل من فانسيل (Vancil) ، وفابريكانت (Vabricant) إلى أنه لكي نقيس تأثير التضخم بصفة عامة سيكون من الضروري أخذ الحركة العامة للأسعار في الاعتبار باستخدام وحدة قياس عامة^(٥٣) ، كما علقت جريدة «Financial Times» على محاسبة القيمة الاستبدالية الواردة بتقرير سانديلاندرز سنة ١٩٧٥ بالآتي:

«الشيء المقترح ليس نظام محاسبة تضخم بالمرة . فهو لم يعمل شيء للحفاظ على القيمة الحقيقية لمصالح حملة الأسهم وهو ما يتوقعه المالكون من نظام محاسبي للتضخم»^(٥٤) .

٤ - الغريب أن بعض الذين يشكون حالياً من أن التقارير المالية الحالية تتضمن مدى واسعاً من الإجراءات المقبولة يطالبون في نفس الوقت بترك التكلفة التاريخية . ويمكن للإنسان أن يتصور مدى إجراءات تقدير الأصول التي تقترح باعتبارها مقبولة إذا

طبقت القيمة الجارية بالقوائم المالية. ومن المؤكد أن الانضباط الذي تشتمل عليه المحاسبة التقليدية، والنتائج التي تم التوصل إليها بجهد الكثير من الأفراد والتنظيمات خلال عدة عقود من المحتمل أن يضحى به إذا تبيننا أساساً جديداً للمحاسبة، وسيبدأ من جديد عملية تحديد معايير مقبولة، وهي عملية طويلة وشاقة^(٥٥).

٥ - بالنسبة للقيمة الحالية (القيمة الاقتصادية) توجد صعوبة في قبول هذه الفكرة حتى على الأساس النظري: فكرة أن كل الأصول التي تسهم في التدفق النقدي للشركة يمكن معرفتها، ثم تقييمها بحيث تقدم لنا معلومات يعتمد عليها.

كما أن أغلب العاملين في المجال المحاسبي مقتنعون بصعوبة التنفيذ عند تطبيق مفاهيم التدفق النقدي المخصص - على صافي الدخل وعلى أصول التشغيل - حيث يعتبر من الناحية الواقعية أمر مرهق في الكثير من الشركات. فبالنسبة لأصول الكثير من الشركات تكون الإنتاجية المستقبلية غير مؤكدة بحيث لا نعرف، ولا حتى يمكن أن نقرر بأي درجة من الموضوعية ماذا سيكون عليه التدفق النقدي مستقبلاً. ولا يمكننا أيضاً أن نجد أدلة ثابتة يعتمد عليها لمعدل الفائدة المناسب الذي يجب استخدامه في الخصم. وعلى ذلك فالتيغير في القيمة الحالية لتدفق النقد مستقبلاً يعتبر مكوناً لمثالية صعبة التحقيق عملياً.

لا يعارض المحاسبون فكرة القيمة الحالية لتدفق النقد في المستقبل باعتبارها مفهوماً اقتصادياً للقيمة. ولكن ما لا يوافقون عليه وبشدة أن هذا المفهوم له تطبيق صادق، وموثوق به في القوائم المالية للشركات. ومفهوم الدخل الذي يقوم على:

(أ) أن نعرف كأصول كل العوامل التي تسهم في التدفق النقدي في المستقبل.

(ب) تحديد التدفق النقدي الناتج عن هذه العوامل.

(ج) معالجة هذه التدفقات بمعدل خصم.

(د) ثم يجمع الناتج للحصول على قيمة الشركة، وتحديد دخلها.

إن تلك المعالجة تستبعد الاستخدامات، والمشاكل الواقعية الخاصة ببيانات «قائمة دخل الشركات»، كما لا يمكن أن يكون لها علاقة - ولو صغيرة - بالتقارير المالية للشركات^(٥٦).

٦ - قد يكون لصافي القيمة البيعية بعض المزايا، وقد تناسب أنواعاً معينة من

الأصول. ولكن مشاكل التنفيذ عند تحديد القيم الحالية القابلة للتحقيق تكون مشابهة لتلك التي نواجهها عند محاولة التعرف على التدفق النقدي مستقبلاً. وهما متشابهان تماماً من الناحية النظرية (من حيث المفهوم). فلو كانت الأسواق كاملة، كان من الممكن لكل أصل أن يسعر بالقيمة الحالية لتدفقه النقدي في المستقبل، ولكن في عالم عدم التأكد، وفي وجود أسواق قليلة، وغير كاملة تنشأ مجموعة من الأسئلة.

- ما هي القيمة الحالية القابلة للتحقيق لمشروع معين؟
- هل نخطط لبيع الأصول أصل أصل، أو نبيع المشروع ككل؟
- هل سيتم البيع بناء على فرض التصفية – بيع إجباري – أو على أساس فرض استمرار المشروع؟
- ما هي القيمة التي ستستخدم إذا لم يكن قد حدث بيع لمشروع من نفس النوع أو الحجم منذ وقت قريب؟

لا شك أن هناك صعوبة كبيرة للاستفادة من مثل هذه المعلومات – إن أمكن الحصول عليها – ومن المؤكد أن الإدارة يجب أن تكون متنبهة لإمكانية وجود فرص بديلة لتوظيف رأسمالها، ولكن قرار تغيير طبيعة النشاط ليس من القرارات التي تحتاج لاتخاذها في ميعاد إعداد كل قائمة مركز مالي، وكذلك يجب ألا تسود احتمالات التصفية التقارير المالية عندما يكون التوقع العادي هو استمرار الشركة^(٥٧).

كما أن قياس الدخل طبقاً لأساس صافي القيمة البيعية قد لا يكون ملائماً في حالة انخفاض القيمة السوقية للأصل دون انخفاض الخدمات التي يؤديها. وبالتالي يكون معدل العائد على أساس القيمة السوقية مبالغاً فيه^(٥٨).

٧ – توجد صعوبات عملية عند تحديد التكلفة الاستبدالية للأصل. وتنشأ هذه الصعوبات نتيجة أننا عند تحديد التكلفة الاستبدالية للأصل لا بد وأن نأخذ في الاعتبار: طبيعة الأصل المراد استبداله، وظروف هذا الأصل. مثال بسيط: كيس به ١٠ كيلو سكر يحتمل أن يستبدل بكيس به ١٠ كيلو سكر فالتماثل بينهما كبير بحيث يصعب التمييز بينهما. ولكن إبدال قطعة معقدة من آلات الإنتاج تمثل شيئاً مختلفاً كلياً، وقد لا يمكن إبدالها أساساً، فقد يكون الاستبدال بآلة محسنة إلى درجة كبيرة صممت لأداء نفس الوظيفة، أو بآلة تختلف جوهرياً عن الأولى صممت لاستخدام تكنولوجيا جديدة

للحصول على نفس النتائج، أو بمعدات تنتج منتج مختلف ليؤدي نفس وظيفة المنتج القديم. وهنا يثار سؤال نظري: إلى أي مدى سيتم الاعتراف في «تكلفة الإنتاج» بالتغير التكنولوجي للمعدات والآلات^{(٥٩)؟؟}

٨ - عند التقرير عن صافي الدخل، تعرض نماذج القيمة الحالية خلافات مماثلة لتلك الموجودة في طرق التقويم. أغلب النماذج تقسم رقم صافي الدخل الحالي إلى مجموعة من المكونات تتضمن مثلاً: دخل التشغيل، تغيرات القيمة المحققة، وتغيرات القيمة غير المحققة، والبعض قد يعمل حساباً لصيانة رأس المال على أساس الهبوط في القوة الشرائية العامة للنقود.

وعزل مكاسب التملك يعتبر خاصية عامة (شائعة) في إقتراحات التقدير بالقيمة الجارية. ويبدو أن ذلك يتم على أساس أن مثل هذه المكاسب تختلف تماماً عن مكاسب التشغيل بحيث لا يجب أن تمزج بها. وفي بعض الحالات يبدو أن المقصود هو أنها ليست مكاسب للشركة بالمرّة. والغرض من عزلها عن بنود الدخل الأخرى أن يتعرف قارئوا القوائم المالية على مكاسب التملك والتي قد لا تتكرر في السنوات المقبلة.

من الناحية العملية، لا يكون التملك والتشغيل عادة قابلين للفصل، فعمليات التصنيع والبيع لا يمكن إدارتها بدون تملك مخزون وأصول أخرى لفترة من الزمن، والإفصاح عن هذه الأنشطة في التقارير كما لو كانت قابلة للفصل يمكن أن يكون مضللاً. وفي حالات أخرى تكون مكاسب التملك نتيجة تخطيط وشراء إداري حكيم وبذلك تكون نتيجة لفعل الإدارة كما هي مكاسب التشغيل. حقيقة أن التغيرات السوقية الشاذة قد ينتج عنها مكاسب تملك لا يمكن أن تكون مؤشراً لقدرة الشركة بحيث تساند القدرة على الكسب المعلنة ولكن مثل هذه التغيرات يمكن الإفصاح عنها دون تغيير أساسي في مفهوم الدخل التقليدي.

يعتقد بعض المحاسبين أن المفهوم الحالي لصافي دخل المؤسسة قد أظهر فوائد كثيرة. لذلك يقاومون فكرة أن ما يعلن عنه الآن بأنه صافي الدخل يجب تقسيمه إلى عدد من العناصر المنفصلة بأوصاف ومعاني جديدة. فالمفهوم الحالي لصافي الدخل أصبح جزءاً من الطريقة التي يفكر بها المستثمر، الإدارة، الدائنون، سلطات تشريع المشروعات، وغيرهم... عن نجاح المشروع أو فشله، حتى أن مقترحات التغير تبدو لهم غير

معقولة، وأن مثل هذا الاقتراح سيضع عبئاً ثقيلاً على قارئ القوائم المالية الذي سيرتكب عندئذ لوسائله الخاصة لصياغة مفهوم مالصافي دخل المشروع وتطبيقه. والفشل في التعرف على صافي الدخل وتحديدده، ليس من المحتمل أن يفسره مستخدموا القوائم المالية كتقدم^(٦٠).

٩ - من المشاكل الملحة التي ستواجه مهنة المحاسبة نتيجة تطبيق محاسبة القيمة الجارية ضرورة تطوير معايير وإجراءات المراجعة للعمل مع محاسبة القيمة الحالية. ولا شك أن هذه الإرشادات ضرورية بدرجة كبيرة، حيث أن محاسبة القيمة الجارية ستزيد كثيراً من ذاتية القياسات المحاسبية والتي ستجعل المراجعة شيئاً أصعب بكثير. فليس مجرد الخلاف حول المفاهيم والموضوعات النظرية المرتبطة بتحديد الربح، وتقويم الأصول، بل هناك أيضاً حقيقة أن المقاييس الحالية لتكلفة الاستبدال، أو صافي القيمة البيعية، أو القيمة الاقتصادية، هي بالضرورة أقل: دقة، وأقل قابلية للتحقيق من أرقام التكلفة التاريخية.

يؤكد ما تقدم أن المعيار المحاسبي رقم ١٦ الذي يطبق في المملكة المتحدة ابتداء من أول يناير ١٩٨٠ (SSAP 16) وهو أحد نماذج محاسبة القيمة الجارية، والذي يقوم على أن المقصود بالقيمة الجارية هي «قيمة الأصل بالنسبة للمشروع». هذا الأساس يقدم تعقيدات كثيرة عن تحديد القيمة بالنسبة للمشروع. فإذا كان صافي القيمة البيعية أقل من تكلفة الاستبدال، فإن الأولى ليست بالضرورة «القيمة بالنسبة للمشروع». وهذا يكون الموقف - فقط - إذا كانت صافي القيمة الحالية لتيار التدفق النقدي للمقبوضات المتوقعة مستقبلاً من الأصل (قيمتها الاقتصادية) أقل من صافي القيمة البيعية. فإذا كانت قيمته الاقتصادية تزيد عن تكلفة الاستبدال، فإن الأخيرة هي «القيمة بالنسبة للمشروع». وإذا كانت القيمة الاقتصادية أقل من تكلفة الاستبدال، ولكن أكبر من صافي القيمة البيعية. فإن القيمة الاقتصادية نفسها هي «القيمة بالنسبة للمشروع» ويجب استخدامها في القوائم المالية. وحيث أنه من المحتمل أن توجد عدة مواقف للأصول تكون فيها القيمة الاقتصادية هي «القيمة بالنسبة للمشروع»، وحيث أن القيمة الاقتصادية مقياس ذاتي كلية فمن الواضح أن هذا النظام سيزيد إلى درجة كبيرة العبء على المراجعين^(٦١).

نموذج محاسبي مقترح لمحاسبة التضخم

تميل المناقشات الواردة بالأدب المحاسبي لمعاملة كل من محاسبة القيمة الجارية (C.V.A.)، ومحاسبة المستوى العام للأسعار (G.P.L.A.) كأنهما طريقتين مختلفتين أساساً. بالإضافة إلى أن بعض المعلقين يعطون إحساساً بأنهما ليستا مختلفتين فقط، بل كل منهما طريقة متكاملة لقياس التضخم، ومستقلة عن الأخرى^(٦٢).

يبدو لي أن هذا الموقف ليس صحيحاً، حيث يمكن اعتبار الطريقتين متكاملتين، وأنا في حاجة ل كليهما عند قياس تأثير التضخم على الشركات المفردة بدقة أكثر. فالتضخم لا يسير بتوازن في كل الاقتصاد، وأسعار الأصول والبضاعة والخدمات الخاصة بشركة معينة ترتفع عادة إلى أعلى بمعدلات تختلف من نوع لآخر، وبمعدل يختلف عن مستوى الأسعار العام.

لذلك فإن الاقتراح المقدم لإظهار أثر التضخم الاقتصادي على القوائم المالية ما هو إلا نموذج يتفادى بقدر الإمكان نواحي النقص والنواحي السلبية في كل طريقة، ويقوم على النواحي الإيجابية في كليهما. يتلخص هذا الاقتراح في الآتي:

أولاً - البنود النقدية:

طبقاً لمحاسبة المستوى العام للأسعار لا تعدل البنود النقدية، ولكن أرباح وخسائر المستوى العام للأسعار تؤخذ في الاعتبار عند تحديد نتيجة أعمال المشروع. أما في محاسبة القيمة الجارية فلا تعدل البنود النقدية، ولا تؤخذ أرباح وخسائر المستوى العام للأسعار في الاعتبار عند تحديد نتيجة الأعمال.

كلا الطريقتين تعرضتا لجدل شديد في الأدب المحاسبي. النقد الأساسي الموجه لمحاسبة المستوى العام للأسعار في معالجة العناصر النقدية أنها قد تؤدي إلى تضليل رقم الربح وبالتالي قد يكون لها تأثير سيء على السياسات المالية لرجال الأعمال، وعلى استدلالات المستثمرين. أما محاسبة القيمة الجارية فالتقيد الأساسي الموجه لها عند معالجتها للعناصر النقدية أنها لم تأخذ أصلاً أثر التضخم على هذه العناصر في الاعتبار.

وفي رأيي أن العناصر النقدية مثل: النقود، والمقبوضات والمدفوعات بما فيها الديون طويلة الأجل لا تعدل، حيث لا بد من التعبير عنها بوحدات ثابتة. ولكن لا بد من استخدام رقم قياسي عام لتحديد أرباح وخسائر المستوى العام للأسعار، وأن تضمن تلك المكاسب والخسائر في الدخل. وتبرير ذلك أن التحليل الوضعي أظهر أن خسائر ومكاسب العناصر النقدية يمكن أن تكون هامة (ذات دلالة) في بعض أنواع من الشركات والصناعات مثل البنوك^(٦٣). فصناعة البنوك تعمل القليل من مكاسب أو خسائر الحياة على الأصول غير النقدية، ولكنها قد تتعرض لصافي خسائر أو أرباح نقدية ذات قيمة كبيرة. ويستدل من ذلك على أنها مكاسب أو خسائر اقتصادية حقيقية، تمثل معلومات مفيدة لمستخدمي التقارير، ويجب الإفصاح عنها بوضوح في القوائم المالية. بمعنى ضرورة بيان مدى تأثير رقم الربح بأرباح أو خسائر المستوى العام للأسعار بحيث نتفادى الاستدلالات الخاطئة، والسياسات غير السليمة للإدارة.

ثانياً — العناصر غير النقدية:

طبقاً لمحاسبة المستوى العام للأسعار تعدل البنود غير النقدية باستخدام رقم قياسي عام، وتؤخذ أرباح وخسائر الحياة في الاعتبار عند تحديد نتيجة الأعمال والمركز المالي. وطبقاً لمحاسبة القيمة الجارية تعدل العناصر غير النقدية بحيث تعبر عن القيمة الخاصة بكل بند، وتؤخذ أرباح وخسائر الحياة في الاعتبار عند تحديد الربح أو تجدد في احتياطي.

النقد الأساسي الموجه لمحاسبة المستوى العام للأسعار في تعديل العناصر غير النقدية، أن تطبيق رقم قياسي عام للأسعار على الأصول غير النقدية قد يؤدي إلى تشويه القيم المعدلة لأن التغير في السعر في أغلب أنواع الأصول لا يحدث بنفس المعدل كما هو في مجمل التضخم^(٦٤).

أما النقد الموجه لمحاسبة القيمة الجارية فيتلخص في:

تعدد المفاهيم النظرية للقيمة الجارية، وصعوبة قبول بعض هذه المفاهيم، ووجود أكثر من تفسير لبعض هذه المفاهيم، وما يترتب على ذلك من تعدد الإجراءات والطرق المقبولة، وتعقيدها، وبعدها عن الموضوعية وصعوبة مراجعتها.

يبدو لي أن أفضل وسيلة لقياس تأثير التضخم على الأصول غير النقدية لشركة معينة مثل المخزون، والأصول الثابتة، هي معرفة التغيرات في الأسعار الخاصة بهذه الأصول - أي قيمتها الجارية - عندما يمكن عمل ذلك بدرجة كافية من الموضوعية. فهذه الطريقة تقدم مقياساً أكثر دقة من استعمال سعر قياسي لتغيرات المستوى العام للأسعار في الاقتصاد ككل سبب أن التضخم لا يسير بتوازن في كل الاقتصاد.

هنا نقطة أساسية أحب أن أركز عليها وهي تعدد طرق قياس القيمة الجارية المتاحة بالأدب المحاسبي، وأن بعض هذه الطرق قد تتصف بالمثالية النظرية، ولكن تطبيقها العملي ذاتي بالدرجة الأولى. وأن كل طريقة لا يمكن استخدامها لجميع الأصول، بمعنى أن كل أساس للتقويم يميل لمقابلة نوع معين من الأصول.

والهدف هنا هو اقتراح نموذج للتقرير عن القيم الجارية للأصول غير النقدية يحاول أن يقابل بين طرق التقويم بأصول معينة. وأن تكون تلك المقابلة قائمة على معايير محددة. وأن يتم الإفصاح عن القيم الجارية للأصول بوضوح وشرح كاف يبين كيفية التوصل لتلك القيم، وحدودها.

عند اختيار طريقة من طرق التقويم لتحديد القيمة الجارية لكل أصل من أصول المشروع يجب مراعاة المعايير التالية:

١ - ضرورة التعرف على مدى قابلية الأصل للفصل عن باقي الفصول. بمعنى مدى إمكانية بيعه منفرداً في وقت قريب.

٢ - تحديد درجة المخاطرة المتضمنة عند احتمال بيع الأصل. فمثلاً الأوراق المالية المدرجة في بورصة الأوراق المالية والمسعرة بطريقة عادية للتبادل يمكن إفتراض قابليتها للبيع بهذا السعر بخلاف السلع الجاهزة التي يتضمن بيعها مخاطرة ليس من السهل تحديدها بدقة.

٣ - يجب أن تكون القيمة الجارية للأصل محددة بناء على دليل موضوعي، أي يكون خالياً نسبياً من التحيز الذاتي. أما الأحكام الذاتية عن القيمة فتضمن في التقرير كمعلومات مكتملة، ويوضح بها كيف حددت هذه المعلومات.

* * *

بناء على المعايير السابقة يمكن تحديد القيمة الجارية للأصول غير النقدية للمشروع طبقاً للاقتراح التالي:

١ - الأصول التي يمكن فصلها بسهولة عن باقي أصول المشروع، ويمكن تحديد قيمتها السوقية بطريقة موضوعية، وبيعها ليس عرضة للمخاطرة، أو عدم التأكد مثل الأوراق المالية قصيرة الأجل، والقابلة للتسويق، تقدر بصافي القيمة البيعية. وتؤخذ التغيرات في قيمة هذه الأصول عند تحديد الدخل، والمركز المالي.

٢ - الأصول القابلة للفصل عن باقي أصول المشروع، ويمكن قياس سعر استبدالها الحالي بطريقة موضوعية، ولكن بيعها أمر يحتمل المضاربة مثل المخزون، تحدد بسعر الاستبدال الحالي، وتحمل تكلفة الاستبدال المنتهية لهذه الأصول لقائمة دخل الفترة المالية، ويظهر الباقي من الأصل في قائمة المركز المالي بقيمته الاستبدالية.

٣ - الأصول التي لا يمكن فصلها عن باقي أصول المشروع، ولكن يمكن تحديد قيمتها بموضوعية مقبولة، ولم تقتنى بقصد إعادة البيع مثل: المصنع والمعدات، مثل هذه الأصول تحدد قيمتها الجارية بتطبيق رقم قياسي خاص يراعى عند إعداداته عامل التحسين التكنولوجي يمكن تطبيقه بطريقة موضوعية بواسطة الشركات، ويكون قابلاً لمراجعة غير متحيزة، ويفضل تحديده بواسطة جهة حكومية، أو مهنية، أو مجموعة من الشركات التي تمارس نفس النشاط، وتستخدم نفس الأصول.

تعكس التغيرات في قيمة هذه الأصول في قائمة الدخل، وقائمة المركز المالي.

٤ - الأصول الغير قابلة لتحديد موضوعي معقول، والتي تقوم على التناول الشخصي، مثل تقدير الإدارة للقيمة السوقية لاحتياطي البترول مثلاً: مثل هذه المعلومات يتم الإفصاح عنها كمعلومات مكملية في تقرير الإدارة.

٥ - الأصول المثلة في شكل حقوق قابلة للتحويل مثل: حقوق الإمتياز، الإيجارات طويلة الأجل، حقوق الاختراع، حقوق النشر:

إذا زادت القيمة المقدرة لهذه الأصول عن قيمتها الدفترية تضمن كمعلومات مكملية في تقرير الإدارة حيث لا يتوافر لها الدليل الموضوعي.

٦ - تعتبر الشهرة، واحتمالات الكسب فوق المعدل العادي للشركة حسابات ذاتية جداً، ولذلك لا تضمن حتى كمعلومات مكملة، ويترك تقديرها لمستخدمي القوائم.

ثالثاً - تحديث (إعادة تعديل) القوائم المالية المعدلة للسنوات السابقة: (Rolling Forward)

في محاسبة المستوى العام للأسعار يعاد تعديل القوائم المالية المعدلة للمستوى العام للأسعار طبقاً للقوة الشرائية العامة في نهاية كل فترة مالية تالية كمعلومات للمقارنة. أما في محاسبة القيمة الجارية فلا يعاد تعديل القوائم المالية للسنوات السابقة.

الاعتراض الأساسي على إعادة تعديل القوائم المعدلة أنه قد يعطي تأثيراً خاطئاً بأن المعلومات السابق التقرير عنها قد تغيرت من حيث جوهرها، وليس مجرد إعادة تعديل لها بدلالة وحدة قياس حديثة.

والجدل الأساسي ضد عدم تحديث القوائم المعدلة هو عدم إمكانية المقارنة بين القوائم المالية للسنوات المختلفة على أساس سليم، فلكي نقارن بين القوائم المالية المعدلة للسنوات المختلفة لا بد من أخذ الحركة العامة للأسعار في الاعتبار، باستخدام وحدة قياس عامة في تاريخ المقارنة بين هذه القوائم.

يبدو لي ضرورة تحديث القوائم المالية المعدلة طبقاً للتغير في المستوى العام للأسعار حتى يمكن مقارنة القوائم المالية للسنوات المختلفة.

هنا نقطة أرجو أن تكون واضحة وهي ضرورة الإفصاح - عن القوائم المعاد تعديلها - بطريقة توضح أن هذه القوائم تمثل معلومات سبق التقرير عنها طبقاً لنموذج محاسبة التضخم المقترح، ولكن أعيد تعديلها إلى نقود ذات قوة شرائية حالية حتى يمكن مقارنتها مع القوائم المعدلة الخاصة بالسنة الحالية، وأنه ليس هناك تغييراً في جوهر هذه القوائم.

يتضح مما سبق ما يلي:

١ - بينما يوجد الرأي المؤيد، والرأي المعارض لكل من طريقتي محاسبة التضخم: التعديل طبقاً للمستوى العام للأسعار، والتقييم الجاري، فقد يمثل أفضل

الحلول في طريقة تمزج بين الأجزاء المناسبة من كل منهما، مع أخذ الهدف الأساسي للقوائم المالية في الاعتبار. وهذا المزج يجب أن يقدم معلومات وثيقة الصلة بعملية اتخاذ القرارات المالية، فكل قائمة مالية يجب أن تقدم تقريراً عن الموقف المالي الخاص (المتفرد) للشركة كما تتأثر بمستوى التضخم العام، ومعدل التضخم الذي ينطبق على الصناعة، والطرق المناسبة لتقييم الأصول المختلفة للشركة.

٢ - تعدل الأصول غير النقدية بحيث تعبر عن قيمتها الجارية سواء اتبعنا في ذلك صافي القيمة البيعية، أو القيمة الاستبدالية، أو استخدمنا بعض الأرقام القياسية الخاصة، أما الأصول النقدية فلا تحتاج لتعديل ولكن يجب الأخذ في الاعتبار أرباح وخسائر التغير في القوة الشرائية العامة للنقود.

٣ - بالرغم من أن هذا الاقتراح لا يعكس القيمة الاقتصادية للمشروع، إلا أنه يقدم تعبيراً أكثر واقعية لقيم الأصول عن طريق المزج بين محاسبة المستوى العام للأسعار، ومحاسبة القيمة. ويمكن المستثمرين أن يقوموا بتقدير أفضل لقيمة الشركة.

٤ - يقدم هذا الاقتراح تقريراً أفضل مغزى عن الربح، حيث يعبر عن موقف التشغيل الحالي من خلال مقابلة العائد بالتكلفة الجارية. كما يأخذ في الاعتبار أرباح وخسائر المستوى العام للأسعار.

٥ - طرق القياس المقترحة لتحديد القيمة الجارية تقوم على إجراءات تتصف بالموضوعية، وسهولة التطبيق العملي.

٦ - يهتم هذا الاقتراح بالإفصاح الشامل، الدقيق، الواضح عن الطرق والإجراءات المستخدمة في تقدير القيم الجارية للأصول غير النقدية، والأرقام القياسية المستخدمة في تحديد أرباح وخسائر المستوى العام للأسعار في العناصر النقدية، والأرقام القياسية المستخدمة في تحديث (إعادة تعديل) القوائم لأجل المقارنة، وبيان حدود هذه التعديلات.

٧ - يمكن في ضوء هذا الاقتراح إنشاء إجراءات للمراجعة مناسبة لتحقيق القيمة الجارية للأوراق المالية المحددة بصافي القيمة البيعية، والمخزون المقدر بسعر الاستبدال الحالي، والأصول المعدلة باستخدام أرقام قياسية خاصة. ويبدو أن هذه الإجراءات لا تمثل مشاكل مستعصية للمراجع المهني. وتنحصر المشكلة في المعلومات الواردة في

تقارير الإدارة المكملة والتي قد تحتوي تقديرات لقيم بعض الأصول التي حددت بطريقة غير موضوعية، وهذه لا يكون المراجع مسؤولاً عنها طبقاً للمعايير المتعارف عليها.

٨ - لا يعيب هذا الاقتراح الابتعاد عن «نموذج التكلفة التاريخية». فبالرغم من أن النظام المحاسبي الحالي يسوده قياس التكلفة التاريخية، إلا أنه يجب الاعتراف بأن النظام الحالي ليس نظام تكلفة تاريخية نقية. وكمثال على ذلك أننا نقيم الأصول المتداولة بصافي القيمة المنتظر تحقيقها مستقبلاً وليس بالتكلفة التاريخية، كما نقيم الاستثمارات في الشركات التابعة بالتكلفة المعدلة وليس بالتكلفة الأصلية. معنى هذا أنه عندما يوجد سبب وجيه للابتعاد عن التكلفة التاريخية فنحن نفعل ذلك. ولا شك أن زيادة معدلات التضخم في السنوات الحديثة أدى بالكثير للتساؤل عن فائدة نموذج التكلفة التاريخية، وقد يكون هذا مبرراً قوياً للبحث عن نماذج أخرى للتقييم.

الهوامش

- (١) — James E. Parker, Impact of Price-Level Accounting, *The Accounting Review*, January 1977, p. 69.
- (٢) — Ernst and Ernst, «A Proposal for Accounting Under Inflationary Conditions», *The CPA Journal*, August 1977, p. 27.
- (٣) — Graham Peirson, «Three Kinds of Adjustments for Price Changes», *The Accounting Review*, October 1966, p. 729.
- (٤) — Jeffrey S. Arpan and Lee H. Radebaugh, «Accounting for Inflation World Wide», ch. 8, *International Accounting and Multinational Enterprises*, Warren, Gorham & Lamont, Boston, Mass., 1981, p. 176.
- (٥) — Robert T. Sprouse, «Understanding Inflation Accounting», *C. P. A.*, January 1977, p. 23.
- (٦) — A. P. B., «Statement No. 3, Financial statements Restated for General Price Level Changes», June 1969, *Financial Accounting Standards, Original Pronouncements as of July, 1978*, Commerce Clearing House, Inc., Chicago, Illinois, 1978, pp. 390-391.
- (٧) — *Ibid*, p. 394.
- (٨) — *Ibid*, p. 394.
- (٩) — John A. Bullard, «Price-Level Restatement and Valuation Reporting», *Management Accounting*, February 1976, p. 16.
- (١٠) — A. P. B., Statement No. 3, «Financial statements Restated for General Price Level changes», *op.cit.*, p. 392.
- (١١) — *Ibid*, p. 392.
- (١٢) — *Ibid*, p. 395.

- *Ibid*, p. 396. (١٣)
- *Ibid*, p. 397. (١٤)
- (١٥) راجع ما يلي على سبيل المثال:
- 1 — F. A. S. B., *Reporting the Effects of General Price-Level Changes in Financial Statements*, Stamford, Conn, 1974, pp. 6-8.
- 2 — Alfred M. King, «Price-Level Restatement: Solution or Problem»? *Management Accounting*, November 1976m, p. 17.
- Richard F. Vancil, «Inflation accounting the great controversy», *Harvard Business Review*, March-April 1976, p. 59. (١٦)
- Edgar O. Edwards, «the State of Current Value Accounting», *The Accounting Review*, April 1975, p. 236. (١٧)
- John A. Bullard, *op.cit.*, p. 17. (١٨)
- Richard F. Vancil, *op.cit.*, p. 59. (١٩)
- A. P. B., Statement No. 3, *op.cit.*, p. 386. (٢٠)
- Alfred M. King, *op.cit.*, pp. 16-17. (٢١)
- Richard F. Vancil, *op.cit.*, p. 60. (٢٢)
- A. I. C. P. A., *Objectives of Financial Statements*, N. Y., Oct., 1973, p. 20. (٢٣)
- Ernst and Ernst, *op.cit.*, p. 36. (٢٤)
- John A. Bullard, *op.cit.*, p. 16. (٢٥)
- Alfred M. King, *op.cit.*, p. 17. (٢٦)
- *Ibid*, p. 17. (٢٧)
- *Ibid*, p. 17. (٢٨)
- *Ibid*, p. 18. (٢٩)
- John C. Burton, «Accounting That Allows for Inflation», *Business Week*, November, 1974, p. 14. (٣٠)
- Robert T. Sprouse, «Understanding Inflation Accounting», *C. P. A.*, Jan., 1977, p. 25. (٣١)
- Jeffrey S. Arpan and Lee H. Radebaugh, *op.cit.*, pp. 177-178. (٣٢)
- Frank T. Weston, «Accounting for Inflation», *C. P. A.*, September, 1975, p. 24. (٣٣)
- Angela Falkenstein and Roman L. Weil, «Replacement Cost Accounting: What Will Income statements Based on the S. E. C. Disclosures Show»? part 1, *Financial Analysts Journal*, January-February 1977, p. 47. (٣٤)
- (٣٥) دكتور محمد صبري العطار، «دراسة تحليلية لاستخدام مدخل القيمة البديلة في المحاسبة في ظل فترات التضخم»، بحث غير منشور، نوفمبر ١٩٨٠، ص ٢٠.
- Ernst and Ernst, *op.cit.*, p. 32. (٣٦)
- *Ibid*, p. 32. (٣٧)
- John A. Bullard, *op.cit.*, p. 18. (٣٨)
- (٣٩) دكتور محمد صبري العطار، مرجع سابق، ص ٢٢.
- Robert T. Sprouse, *op.cit.*, p. 25. (٤٠)
- Ernst and Ernst, *op.cit.*, p. 34. (٤١)
- Jeffrey S. Arpan and Lee H. Radebaugh, *op.cit.*, pp. 177-178. (٤٢)
- Richard F. Vancil, *op.cit.*, p. 60. (٤٣)
- *Ibid*, p. 60. (٤٤)
- (٤٥) دكتور محمد صبري العطار، مرجع سابق، ص ٢٣.
- Frank T. Weston, «Thinking Ahead: Adjust your Accounting for Inflation», *Harvard Business Review*, January-February, 1975, p. 29. (٤٦)
- (٤٧) دكتور محمد صبري العطار، مرجع سابق، ص ٢٩.

- (٤٨) المرجع السابق، ص ٢٩.
- Ernst and Ernst, *op.cit.*, pp. 32-34. (٤٩)
- Edward Stamp and Alister K. Mason, «Current Cost Accounting: British Panacea or Duagmire», *The Journal of Accountancy*, April 1977, p. 72. (٥٠)
- Ernst and Ernst, *op.cit.*, p. 33. (٥١)
- (٥٢) دكتور محمد صبري العطار، مرجع سابق، ص ٢٩ - ٣٠.
- Thomas D. Flynn, «Why We should account for Inflation?» *Harvard Business Review*, (٥٣) September- October, 1977, p. 151.
- Richard F. Vancil, *op.cit.*, p. 60. (٥٤)
- Ernst and Ernst, *op.cit.*, p. 35. (٥٥)
- *Ibid*, p. 33. (٥٦)
- *Ibid*, pp. 33-34. (٥٧)
- (٥٨) دكتور محمد صبري العطار، مرجع سابق، ص ٢٢.
- Ernst and Ernst, *op.cit.*, pp. 33-34. (٥٩)
- *Ibid*, p. 35. (٦٠)
- Edward Stamp an Alister K. Mason, *op.cit.*, p. 72. (٦١)
- Thomas D. Flynn, *op.cit.*, p. 150. (٦٢)
- Morton Backer, «A Model for current Reporting», *C. P. A.*, February 1974, p. 30. (٦٣)
- Allen H. Seed, Arthur D. Little, «Inflation-Its Impact on Financial Reporting and Decision-Making», *Financial Executive*, July, 1978, p. 39. (٦٤)



The Impact of Inflation on the accounting Thought, Inflationary Accounting and a Model for

N. Nammer

There are mainly two inflationary accounting approaches:

1. General Price-Level accounting,
2. Current-Value accounting.

Owing to the wide argument in accounting Literature around these two approaches, there could be with or against any of them.

It seems to me that the best way to deal with the impact of inflation on accounts, and on financial statements, is to find a method that mixes between the suitable parts of both approaches.

The conclusions are:

1. **Monetary items** (money, payable receivables,...):

These items need no adjustment, as they should be expressed in nominal units. But we must use general price index to determine profits or losses of general price-level, and add them to the income.

2. **Non-monetary Items:**

The best way to measure the impact of inflation on the non-monetary assets of specific company, is to recognize the changes in the price of the assets, on condition that this should be accomplished objectively and by choosing a suitable method for each asset.

3. **Rolling-Forward** the Financial Statement of the previous years:

It is very essential to roll-forward the adjusted financial statements so as to compare financial Statements for different years.
